

دور المقاربة الجزائرية في مواجهة
التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي
**The Role of the Algerian Approach to face Security
Threats in the Sahel Region**

أ.د. عبد الوهاب بن خليف(*)

تاريخ القبول: 2021/12/21

تاريخ الارسال: 2021/12/14

Abstract:

This paper highlights the Algerian approach to tackle the different security threats in the Sahel region. Given its expertise in counter-terrorism and organized crime that it has obtained from a decade-long struggle against terrorism, Algeria tends to play a leading role in North Africa and the Sahel to eliminate, or at least contain, those asymmetrical threats to its national security and regional stability. Algeria's security approach combines between military coercion and non-military measures, such as diplomacy, mediation, and development. Moreover, this comprehensive approach focuses

الملخص: تعالج هذه الدراسة موضوع المقاربة الجزائرية ودورها في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي. وتعد الجزائر من أهم الدول في منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، التي تضطلع بتجربة طويلة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها. تتبنى الجزائر مقاربة شاملة تمزج بين الحل الأمني العسكري والحلول الأخرى المرتبطة بالدبلوماسية والتنمية. من جهة أخرى، تركز الجزائر في مقاربتها الشاملة على ضرورة التعاون الأمني والتنسيق الاستخباراتي بين كافة دول المنطقة على المستوى الإقليمي للحيلولة دون حدوث

(*) - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

on the significance of the security cooperation and intelligence coordination between all states in the region as a way to foil further external direct military interventions in this geopolitical hotspot that would exacerbate the existing instability. Keywords: Algeria; Sahel; Security Threats; Regional Cooperation.	التدخلات الأجنبية في هذه المنطقة الحساسة أمنيا وجيوسياسيا. الكلمات المفتاحية: الجزائر- الساحل الأفريقي-المقاربة-التعاون الإقليمي
---	---

مقدمة:

شهدت منطقة الساحل الأفريقي منذ بداية الألفية الثالثة على الأقل تحولات هيكلية مسّت البنى التحتية لكافة دول المنطقة، والتي هي أصلا تعاني مشاكل اقتصادية وحالات عدم استقرار، الأمر الذي أدى إلى بروز وانتشار التهديدات الأمنية الإقليمية من إرهاب وجريمة منظمة بكافة أشكالها. فقد أصبحت هذه الأخيرة، تشكل تحديات خطيرة لدول المنطقة، لاسيما بعدما فشلت دول هذه المنطقة في مواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية المختلفة.

إن افتقاد هذه الدول لمؤسسات قوية، وتفاقم الأزمات السياسية بسبب تزايد ظاهرة الانقلابات العسكرية المتكررة وكذا الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، ساهمت في انتشار الظواهر السلبية في شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، وفي مقدمتها التجارة بالمخدرات

والأسلحة الخفيفة، وهو ما ساهم في تفاقم ظاهرة الإرهاب الدولي في هذه المنطقة، ناهيك عن الفساد، الفقر وأزمة المديونية...

تدرك الجزائر بأن الواقع الميداني يؤكد على أنه لا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها العسكرية والاستخباراتية من مواجهة التهديدات الأمنية الحالية بمفردها، علما أن هذه التهديدات لم تعد محلية أي على مستوى الدولة الواحدة، وإنما أصبحت تتجاوز الحدود الجغرافية للدول، الأمر الذي يستدعي تنسيق الجهود السياسية والأمنية على جميع المستويات للتغلب على كافة التحديات.

وعليه، تنطلق إشكالية الدراسة من السؤال المركزي التالي: كيف يمكن للجزائر في علاقاتها الإقليمية مع دول الساحل الإفريقي من تحقيق رهانات التعاون الأمني الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة؟

1- جيوسياسية منطقة الساحل الأفريقي: تمثل منطقة الساحل الأفريقي الشريط الجغرافي الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وتغوص مساحته 13 مليون كلم²، والذي يضم الثلث الشمالي لقارة أفريقيا، وتشكل الصحراء الجزء الأكبر من الشريط¹، أي حوالي 9 مليون كلم².

وتشمل منطقة الساحل الأفريقي دول الساحل والصحراء وغرب أفريقيا منطقة الساحل، التي تقع بين خطي العرض 12° و 22° وتضم أجزاء من 12 دولة، وهي: جنوب موريتانيا ووسطها، شمال السنغال، غامبيا، مالي، النيجر، التشاد، شمال بوركينا فاسو، نيجيريا، وسط السودان وجنوبه، إريتيريا، أقصى شمال إثيوبيا وجيبوتي².

¹ -FREROT Anne Marie, **Imaginaire des Sahariens, Habiter le paysage**. Paris : Editions CTHS, collection CTHS Géographie, 2011, PP . 10-20

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

تمثل منطقة الساحل الأفريقي بالنسبة للجزائر المحيط الإقليمي والعمق الإستراتيجي. فهذا المجال الحيوي الكبير هو عبارة عن منطقة جغرافية شاسعة ومترامية الأطراف، تحتضن تناقضات هائلة وتهديدات عديدة، إذا لم تبلور دول المنطقة إستراتيجية إقليمية شاملة ستفسح المجال أكثر للتدخلات الخارجية، وتتحول إلى ساحة مفتوحة لأطراف أجنبية إقليمية ودولية تتنافس على ثرواتها الطبيعية وترهن سيادتها الوطنية على رقعتها الجغرافية.

فرضت جيوسياسية منطقة الساحل الأفريقي على حسابات العديد من الفواعل الإقليمية والدولية، التي أصبحت تولى أهمية بالغة لهذه المنطقة وأضحت جزءا من حساباتها الجيوإستراتيجية. فلم تعد حكرا على فرنسا فقط كما كانت في السابق، وإنما دخلت فواعل جديدة على الخط خاصة الولايات المتحدة والصين والهند وكذا تركيا وحتى إسرائيل.

2- المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل:

تولي الجزائر أهمية كبيرة لمنطقة الساحل الأفريقي التي تمثل عمقا إستراتيجيا وامتدادا جغرافيا للصحراء الجزائرية. فهناك ثلاث دول التي تقع في قلب الساحل الأفريقي، تربطها حدود مباشرة مع الجزائر، ويتعلق الأمر بكل من النيجر، مالي وموريتانيا.

2-كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص ص 10-9

لذلك، فمن الطبيعي أن تنظر الجزائر إلى هذه المنطقة الحيوية على أنها جزء لا يتجزأ من أمنها القومي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمكون الترقّي الذي يقطن في صحراء الجزائر الشاسعة والدول المجاورة النيجر، مالي.

الجزائر في هذا الفضاء الجيوسياسي وبحكم موقعها الجيوإستراتيجي ووزنها السياسي والتاريخي والاقتصادي، ستكون رقما مهما ولاعبا جيوسياسيا في تسوية النزاعات، خاصة منها المرتبطة بجوارها الإقليمي على غرار قضية الصحراء الغربية، والأزميتين الليبية والمالية. تعتمد الجزائر في مقاربتها الشاملة من فكرة أساسية مفادها أن الأمن لا يمكنه أن يتحقق دون أن يكون هناك تنمية، والعكس صحيح أي أن التنمية تتحقق في ظل الأمن والاستقرار. اقتنعت الجزائر بأن استئصال ظاهرة الإرهاب لن يتم فقط بواسطة الحل العسكري والأمني، وإنما تتم بالدرجة الأولى بالاعتناء بالإنسان، ثم تحقيق التنمية الشاملة التي تضع حدا للفقر والفساد والهجرة غير الشرعية وباقي الظواهر السلبية الأخرى.

وقد برزت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر في عام 2001، فقد أضحت تجربة رائدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في محاربة الإرهاب في شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، بعدما كانت الجزائر في شبه عزلة دولية وتحارب الإرهاب بمفردها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي³. فقد أصبحت تنعقد لقاءات الحوار الإستراتيجي الجزائري - الأمريكي سنويا لتبادل الخبرات والتجارب في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وأفريقيا على العموم.

على المستوى الوطني، يمكن القول أن التجارب السابقة بيّنت في دول عديدة أن الحلول الأمنية ليست كافية لوضع حد لظاهرة الإرهاب في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، إنما تتم بتعاون دول هذه المنطقة في إطار إستراتيجية تنموية شاملة.

- ³ عبد الوهاب بن خليف، الحدود في منطقة المغرب العربي. ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية، العدد 11، 2019، ص 40.

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

إن السياسة الخارجية الجزائرية مبنية على ثوابت وطنية وهي عدم التدخل في شؤون الدول تحت أي مبرر، ولاحظنا ذلك جليا خلال ما حدث في بعض الدول العربية على غرار تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن وغيرها. كما ترفض الجزائر التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية وفي شؤون كافة الدول الأفريقية، حيث كان الموقف الرسمي الجزائري واضحا فيما يخص احتضان قاعدة أفريكوم فوق أراضيها وفي كل القارة الأفريقية.

أما على المستوى الإقليمي، فقد اقتنعت دول شمال أفريقيا والساحل الأفريقي بضرورة التعاون والتنسيق الإقليمي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب التي لا تعرف لا الحدود ولا الجغرافيا، لأن دول المنطقة توصلت إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهة هذه الآفة الإرهابية بمفردها مهما كانت قوة هذه الدولة.

وتسعى المقاربة الجزائرية إلى تغليب مقاربة التنمية الاقتصادية الشاملة في دول الساحل وجنوب الصحراء لضمان سيادة الدول واستقرار الشعوب.

كما أن ظاهرة الإرهاب، التي لا تعرف حدود الجغرافيا، فإن محاربتها في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي وفي باقي دول العالم، تستدعي مجهودات إقليمية ودولية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

شكلت اجتماعات تمناست بالجزائر، نواكشوط بموريتانيا، باماكو بمالي ...، التي ضمت رؤساء أركان جيوش ووزراء خارجية دول من شمال أفريقيا والساحل الأفريقي وجنوب الصحراء وهم: الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد، وبوركينا فاسو، أرضية عمل مهمة أسست لعمل أفريقي إقليمي يقوم على التعاون السياسي والأمني والتنسيق

الاستخباراتي، وصولاً إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي وهو بلورة إستراتيجية إقليمية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة⁴.

وأخيراً على المستوى الدولي، فقد برزت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أضحت تجربة رائدة في منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي بالنسبة للمجتمع الدولي، وذلك بعدما كانت الجزائر تحارب الإرهاب لوحدها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي ومواجهتها لحصار غربي وحتى عربي غير معلن.

بذلت الجزائر دوراً مهماً في مختلف المنابر الإقليمية والمحافل الدولية بضرورة تجفيف منابع الإرهاب من خلال تجريم دفع الفدية وتقويض الجريمة المنظمة لاسيما تجارة المخدرات والإتجار بالأسلحة الخفيفة، ولن يتم ذلك إلا بواسطة تعاون وأمني وتنسيق استخباراتي بين كافة الدول على المستويين الإقليمي والدولي.

إن المواقف الجزائرية المختلفة حيال مختلف الأحداث التي عرفتها في دول الساحل وشمال أفريقيا وباقي المنطقة العربية، كانت نابعة من قناعة سياسية راسخة وهي عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، ومن إدراك للتغيرات الجيوسياسية في هذه المناطق، بأن بؤر التوتر وحالات عدم الاستقرار لا يمكن حلها بالتدخلات الخارجية والحلول العسكرية البحتة، وإنما بالمبادرات السياسية والدبلوماسية والتنمية.

لكن بالمقابل، فإن واقع الجيوسياسية ومعطيات التاريخ والجغرافيا تجعل من الجزائر قريبة من هذه المنطقة أكثر من أي دولة أخرى. فالمبادرات الجزائرية في هذه المنطقة كانت حاضرة منذ الستينيات من القرن الماضي، خاصة بالنسبة للتجارة مالي من خلال اتفاقيات

⁴ - عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار. الجزائر: دار قرطبة، 2016، ص 23.

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

السلم والمصالحة الموقعة بين مختلف المكونات الاجتماعية المالية⁵، أهمها التي كانت أعوام 1991، 2006 و2015.

تعاني دول المنطقة من ظاهرة الإثنية والعرقية على غرار ما تعيشه دولة مالي التي تربطها حدود كبيرة مع الجزائر . إن ما يعنيه سكان الطوارق في المنطقة الشمالية في مالي منذ استقلالها عام 1960 من الإقصاء السياسي ، حال دون تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، الأمر الذي دفع سكان الطوارق في الشمال للمطالبة بالاستقلال عن الدولة الأم.

لقد بات من الضروري وضع إستراتيجية تعاون تعني بالإنسان، لأنه الرقم الأساس في معادلة التنمية في دول شمال أفريقيا والساحل الأفريقي في إطار التعاون والتنسيق الإقليمي لتجاوز التهديدات المطروحة.

3-تحديات المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي:

تتلخص التحديات التي تواجهها المقاربة الجزائرية في تحقيق السلم والأمن في منطقة الساحل الأفريقي في التحديات التالية:

-تغليب الحلول العسكرية في حل الأزمات لم تحقق السلم والأمن في الكثير من دول المغرب العربي والساحل.

-تعدد الفواعل الدولية في هذه المنطقة، زاد في تأزم الأوضاع الأمنية والسياسية في منطقة المغرب العربي والساحل.

⁵ - حسين بوقارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، العالم الاستراتيجي. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ص6.

عدم ربط تحقيق الأمن في هذه المناطق بتحقيق التنمية، فاقم من تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية.

- غياب التنسيق الأمني والاستخباراتي بين دول المغرب العربي والساحل الإفريقي.
- صعوبة تأمين الحدود من المخاطر الأمنية (الإرهاب والجريمة المنظمة).
- استمرار مشكلة الصحراء الغربية وعدم جدية الفاعلين الدوليين والإقليميين في تسويتها.

- دخول الكيان الصهيوني في هذه المنطقة من بوابة المملكة المغربية.
- هشاشة البنى التحتية لدول هذه المنطقة وفشلها في بناء كيانات سياسية قوية.
إن التطورات الأمنية المتسارعة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بسبب العمليات الإجرامية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المختلفة، خاصة منها الجماعات الإجرامية العابرة للحدود على غرار، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تنظيم داعش، وتنظيم بوكوحرام، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية الأخرى الأقل انتشارا بالرغم من خطورتها سواء في ليبيا أو تونس منذ عام 2011 وكذا في مالي خاصة منذ الانقلاب العسكري عام 2012 وغيرها من الدول الأخرى مثل بوركينا فاسو، نيجيريا...

أدت هذه التطورات الخطيرة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في هذه المناطق وتأثيرها المباشر على المناطق المحاذية لها جغرافيا على غرار الجزائر بالنسبة لليبيا على المستوى المغربي وبالنسبة لمالي على مستوى منطقة الساحل الإفريقي.

زيادة على ما سبق، هناك أبعاد كثيرة ساهمت في تدهور الأوضاع الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، والتي نبرزها في النقاط التالية:

- **هشاشة الدول:** إن تراجع منطق الدولة وضعف مؤسساتها المختلفة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، أدى إلى ضعف سلطة الدولة على جغرافيا هذه الدول، الأمر الذي يساعد على بروز وانتشار الجماعات الإجرامية في هذه المناطق الشاسعة.

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

-غياب الحوكمة: نعني بها الطريقة التي من خلالها تمارس الدولة قدرتها وسلطتها على تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها. وهنا تبرز أهمية الربط بين الحوكمة والتنمية، باعتبارهما مفهومين متلازمان.

-أزمة الشرعية: عانت أغلبية الدول المغاربية وباقي الدول الإفريقية، إن لم نقل كلها من أزمة شرعية منذ استقلالها، بسبب الانتكاسات التي عرفت عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول، وهو ما انعكس سلبا على الأداء السياسي للسلطة القائمة وساعد على تفشي الاستبداد السياسي باسم الشرعية التاريخية والثورية.

-الانقلابات العسكرية: عرفت العديد من هذه الدول العشرات من الانقلابات العسكرية، كان آخرها في مالي عام 2012، وقبل بعام أي عام 2011 في ليبيا، وهو ما يؤدي حتما إلى حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول.

-التدخلات الخارجية: تعاني الكثير من دول المنطقة من تدخلات خارجية من قبل القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يؤكد أن هذه الدول بالرغم من حصولها على استقلالها الوطني، إلا أنها مازالت تعاني من التبعية السياسية لدول الشمال، وخير مثال على ذلك التدخل الفرنسي في ليبيا بغطاء حلف الناتو وتحت مبرر إنساني وهو حماية الأبرياء، وكذا التدخل العسكري المباشر في مالي تحت ذريعة استعادة الاستقرار والأمن.

4-التهديدات الإقليمية في الساحل الأفريقي:

تواجه منطقة الساحل الأفريقي منذ فترة لا بأس بها من عدة تحديات وتهديدات أمنية أصبحت جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي للمنطقة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1-الإرهاب: ارتبطت ظاهرة الإرهاب الدولي في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، وتحديدًا في منطقة الساحل الأفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتفرعاتها المختلفة في مختلف دول المنطقة، باعتبارها تمثل أحد أهم الأخطار والتهديدات الأمنية، التي تهدد هذه المنطقة والقارة الأفريقية عامة.

برز تنظيم القاعدة الإرهابي الخطير في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي خاصة منذ عام 2007، وكانت أعماله الإجرامية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري، ليتوسّع فيما بعد ويشمل دولاً أخرى في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة مالي، والنيجر، والتشاد، ليبيا وموريتانيا...

وتعد منطقة الساحل الأفريقي من أهم هذه المناطق التي تكثر فيها الجماعات الإرهابية. ومن أهم هذه التنظيمات الإرهابية، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة بوكو حرام... وتعرف منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي بتمركز وانتشار جماعات متشددة خاصة بعد الإطاحة بنظام القذافي واندلاع الأزمة المالية، ويتعلق الأمر بالحركة من أجل الوحدة والجهاد في أفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين. هذه الجماعات الإسلامية المسلحة تحترف تجارة المخدرات، والاتجار بالأسلحة الخفيفة، والإرهاب من أجل بقاءها واستمراريتها⁶، خاصة إذا علمنا حسب التقارير الإعلامية المختلفة داخل الوطن وخارجه أن أكثر من 20 مليون قطعة سلاح هي خارج سيطرة الدولة، بالإضافة إلى أكثر من 750 تنظيم مسلح.

يؤثر تواجد هذه الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة الحساسة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي مع تعاظم تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والاتجار بالأسلحة على دول الجوار ومن بينها الجزائر وأمنها الوطني.

- ⁶ Anne FRINTZ, Trafic de cocaine, une pièce négligée du puzzle sahélien. **Le Monde diplomatique**, n°707, février 2013, P.20.

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

إن انتشار ظاهرة الإرهاب في دول شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي يفتح المجال واسعا للتدخل الدولي خاصة فرنسا باعتبار أن هذه المنطقة تمثل أهمية جيواستراتيجية لحماية مصالحها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

2- الجريمة المنظمة:

تعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر العابرة للحدود التي تهدد كيان الدولة تكثر فيها العرقيات والإثنيات، لأن وظائف الدولة تتغير على حساب تراجع سيادتها على غرار ما يحدث اليوم بالنسبة لدول شمال أفريقيا والساحل الأفريقي.

كما أصبحت الهويات الوطنية لهذه الدول مهددة بالانقسام بسبب هذه الظواهر المختلفة وفي مقدمتها الجريمة المنظمة. لذلك، فإن الخوف المرتبط بانعدام الأمن وبالسلوكيات غير المدنية، بالهجرة وبضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة هو الذي يقلق الأفراد أكثر. هذه الحالات تتجسد اليوم في بعض دول الساحل الأفريقي وأحسن مثال على ذلك دولة مالي، التي كانت مسرحا للجريمة المنظمة وتحولت إلى صراع بين الإثنيات وانتهت بحرب أهلية وانفصال، منحت مبررا سياسيا للتدخل الأجنبي.

تتفق كافة الجهات الأمنية للدول والمؤتمرات والندوات التي عقدت في هذا المجال والمختصون في مجال الجريمة المنظمة، على أنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساسا للعمل الإجرامي، يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق مكاسب مالية سريعة من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة.

تتميز الجريمة المنظمة بخصائص مختلفة عن غيرها من الجرائم الأخرى، نذكرها : التخطيط، الاحتراف، التعقيد، القدرة على التوظيف والابتزاز، الخطورة على المجتمع، الهدف، التأثير على المجتمع، التركيز على التحالفات الإستراتيجية والطابع الدولي.

هذه الخصائص مجتمعة تجعل من الجريمة المنظمة ظاهرة إجرامية عابرة لحدود الدولة وتتقاطع مع الإرهاب الدولي في بعض الأهداف، غر أن الجريمة المنظمة هدفها مالي بالدرجة الأولى، في حين أن الإرهاب هدفه سياسي. تنوع الجريمة المنظمة من حيث المجالات خاصة ما يتعلق منها التجارة بالمخدرات، التجارة بالأشخاص، تبييض الأموال...⁷

-تجارة المخدرات:

تمثل تجارة المخدرات مشكلة عالمية تعاني منها كل دول العالم، لكن بدرجات مختلفة. وأصبحت تكلف دول العالم فاتورة باهظة تصل إلى 120 مليار دولار مرتبطة بالإجراءات الدولية والوطنية لمكافحة هذه الظاهرة والتوعية بأضرارها ومعالجة المدمنين. وتصل إلى حوالي 10 % من مجموع التجارة العالمية حسب تقارير لمنظمة الأمم المتحدة . وتعد منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي من أكثر المناطق تضررا من هذه الآفة الخطيرة. ومن أكثر الدول ترويجا للمخدرات في منطقة الساحل الأفريقي وشمال أفريقيا وكافة القارة الأفريقية المغرب الذي يحقق 20 مليار دولار سنويا من تجارة المخدرات، كولومبيا والمكسيك في أمريكا اللاتينية وأفغانستان وباكستان في آسيا... وتظل تجارة المخدرات من أهم الوسائل التي تستعملها الجماعات المسلحة في الحصول على الموارد المالية من خلال الانتقال من المغرب وموريتانيا مرورا بمالي والنيجر والتشاد وليبيا وأخيرا مصر.

بالإضافة إلى التنسيق الأمني بين الجزائر ودول الساحل الأفريقي لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، تراهن الجزائر كذلك على التعاون مع دول ضفتي البحر

⁷ -عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 21-25

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

الأبيض المتوسط في إطار 5+5 دفاع، الذي أصبح يعقد دوريا لتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية⁸.

-الإتجار بالأشخاص:

تدخل في إطار الجريمة المنظمة جرائم أخرى لا تقل خطورة عن تجارة المخدرات، وهي الاتجار بالأشخاص التي أصبحت لها منظمات إجرامية مختصة في هذا الشأن الخطير. كما أن تهريب المهاجرين غير الشرعيين هي أحد أخطر الظواهر التي تعاني منها منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، بالإضافة إلى غسيل الأموال الذي تستفيد منه منظمات الجريمة المنظمة.

تشكّلت خلال العشرية الأخيرة منظمات إجرامية مختصة في الاتجار بالبشر في دول أفريقية مختلفة على غرار شمال السودان وجنوبه، مالي، موريتانيا، التشاد والنيجر، التي تسهّل عملية نقلها إلى دول أوروبية ودول أخرى.

-الهجرة غير الشرعية:

شكّلت الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية، التي تعاني منها دول شمال أفريقيا والساحل الأفريقي ولما لها علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها. وقد عانت الجزائر باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل

8- أشغال الاجتماع 13 لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع، مجلة الجيش، العدد 700.

الجزائر، نوفمبر 2021، ص 26

الأفريقي خاصة مالي، النيجر وهي الدول التي تربطنا بها علاقات اجتماعية متجذرة ممثلة في العنصر الترقّي⁹.

وتعد الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة، سواء كدولة مصدرة للمهاجرين الجزائريين غير الشرعيين خارج حدودها الجغرافية، أو كدولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة بمختلف أجناسهم القادمين من جنوب الصحراء: مالي، النيجر، التشاد، بوركينا فاسو، السنغال، كوت ديفوار... وقد وصل عدد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى أكثر من 9 آلاف مهاجر إفريقي من جنسيات مختلفة دخلت الحدود الجزائرية بطريقة غير الشرعية¹⁰.

وتقدر الأرباح التي نجنيها الجماعات المتخصصة في تهريب الأفراد من بلدانهم الأصلية لأسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية... إلى ما يقارب 35 مليار دولار سنويا. وهناك حملة دولية بقيادة الدول المتطورة في أوروبا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من دول شمال أفريقيا ودول الساحل الأفريقي¹¹.

-الإتجار بالأسلحة الخفيفة:

تمثل ظاهرة الإتجار بالأسلحة الخفيفة تحديا أمنيا كبيرا لدول المنطقة، خاصة مع استمرار بؤر التوتر الأمني في ليبيا ومالي، حيث تضاعف تدفق هذه الأسلحة عبر الحدود في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص بعشرات المرات.

⁹- Farid Aichoune, La longue marche de Touaregs, **Le Nouvel Observateur**, n°2518, du 07 au 13/02/2013, P.52.

¹⁰- الشيخ صالح محمد، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. الإسكندرية: مكتبة الغشعاع الفنية، 2002، ص 13.

¹¹- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007-2008. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007، ص 314.

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

ازدادت هذه الظاهرة خطورة بعد التغيرات التي عرفتها كل من ليبيا، تونس، مصر ومالي. وقد أصبحت القارة الأفريقية اليوم أكثر المناطق جذبا لبيع الأسلحة والاتجار فيها. كما تساهم بعض الدول الكبرى بطريقة أو بأخرى في التخلص من أسلحتها التي تعود إلى عهد الحرب الباردة وتجاوزها التطور التكنولوجي في ميدان التسليح خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين وفرنسا.

تشير التقارير أن أغلب الأسلحة المنتشرة في القارة الأفريقية والمستعملة في النزاعات خاصة في منطقة الساحل الأفريقي وجنوب الصحراء هي أجنبية الصنع، وتأتي على رأسها سلاح كلاشنيكوف، حيث تصل أن ما يقارب 25 % من هذه الأسلحة تمتلكها الشرطة والقوات العسكرية التابعة للحكومة، في حين بقية الأسلحة التي تدخل عبر الحدود بطريقة غير شرعية هي في يد الخواص¹².

وتقدر أرقام ليبية خلال عام 2014 أن أكثر من عشرين مليون قطعة سلاح خارج سلطة الدولة تستحوذ عليها الجماعات المسلحة داخل التراب الليبي. كما تؤكد العديد من التقارير أن تهريب الأسلحة في أفريقيا يشكل أكثر من ثلث المبادلات الرسمية، التي تتم على مستوى سوق الأسلحة الخفيفة.

خاتمة:

إن محاربة التهديدات الأمنية الجديدة خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، يستدعي تنسيق الجهود السياسية والأمنية بين دول المنطقة، لأن حدود الدولة لم تعد قادرة على منع الاختراقات الأمنية المختلفة.

¹²-[www. endvawnov .org/fr :articles](http://www.endvawnov.org/fr:articles) –Pourquoi-il est important de lutter contre le problème des armes légères .

إن علاقات الجوار والتاريخ والروابط الإنسانية والاجتماعية والثقافية، التي تربط الجزائر بدول شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، تفرض الاهتمام أكثر بهذه المنطقة الجيو- إستراتيجية، لأن التهديدات الأمنية المختلفة التي قد تتأثر بها منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، هي في واقع الأمر تشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر للجزائر. تراهن الجزائر على ضرورة بلورة إستراتيجية تنموية مشتركة في هذه المنطقة الحساسة هي ضرورة إستراتيجية للنهوض بهذه المنطقة وجعلها أكثر استقرارا وأمنا. وعليه، نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- هناك عمق إستراتيجي متبادل بين الجزائر ومنطقة الساحل الأفريقي.
- تقوم المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي على المقاربة الشاملة.
- تحقيق التنمية المستدامة يجسد الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة.
- عقدت التدخلات الأجنبية في العديد من دول الساحل الأفريقي من أزمات هذه الدول.
- التعاون والتنسيق بين مختلف دول المغرب العربي والساحل الأفريقي لمواجهة الأخطار الأمنية.

قائمة المراجع:

1- المرجع باللغة العربية:

- الشيخ صالح محمد، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. الإسكندرية: مكتبة الغشعاع الفنية، 2002، ص 13.
- بن خليف، عبد الوهاب، جيو سياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار. الجزائر: دار قرطبة، 2016، ص 23.

أ.د. عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007-2008. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007، ص 314.
 - بوقارة، حسين ، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، **العالم الإستراتيجي**. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ص6.
 - مصلوح، كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا . أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص ص 9-10
- 2- قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- AICHOUNE, Farid, La longue marche de Touaregs, **Le Nouvel Observateur**, n°2518, du 07 au 13/02/2013, P.52.
 - FREROT, Anne Marie, **Imaginaire des Sahariens, Habiter le paysage**. Paris : Editions CTHS, collection CTHS Géographie, 2011, PP . 10-20
 - FRINTZ, Anne, Trafic de cocaine, une pièce négligée du puzzle - ¹ sahélien. **Le Monde diplomatique**, n°707, février 2013, P.20.
- 12-www .endvawnov .org/fr :articles –Pourquoi-il est important de lutter contre le problème des armes légères .